SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 2 2022
DOI: 10.51984/JOPAS.V21I2.1817

جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية مجلة
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج CAMEL دراسة تطبيقية علي عينة من المصارف البحرينية خلال الفترة (2013-2020)

محمد علي بلقاسم سعد و سالم احمد محمد يحي

التمويل و المصارف، كلية المحاسبة الرجبان، جامعة الزنتان، ليبيا

الملخص

تهدف الدراسة لاستخدام نموذج "CAMEL" في تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية البحرينية حيث تم الاعتماد على تجميع البيانات من خلال التقارير المالية السنوية للمصارف البحرينية لاستخدامها لحساب بعض النسب الهامة لتقييم أداء المصارف, واعتمدت الدراسة من خلال إتباع المنهج التحليلي خلال الفترة 2013--2020م. وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها . ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن عدد المصارف المصنفة كأفضل أداء مالي (قوي) تمثلت في مصرف واحد فقط وهو (الخليج)، أما المصارف ذات الأداء غير المرضي تمثلت في مصرف (المتحد) أما باقي المصارف فاعتبرت مصارف ذات الأداء المالي المعقول، وفي ضوء نتائج الدراسة فإننا نوصي بالعمل علي إلزام تطبيق المصارف بمراجعة مستوي أداء عملياتها المالية والمصرفية من خلال تطبيق عناصر نموذج التقييم المصرفي بشكل مستمر ومراقبه أوضاع المصارف المتعثرة من خلال متابعة اتجاه النسب المالية التي تعكس نسب ملاءة رأس المال, القدرة على السداد وكفاءة الإدارة في تشغيل الأصول المتاحة و العمل علي تطوير آليات تطبيق مكونات نموذج التقييم CAMEL.

الكلمات المفتاحية:

نموذجCAMEL
وكفاية رأس المال
وجودة الأصول
وأداء الإدارة
العائدوالسيولة
الحساسية

The evaluating performance of commercial banks using CAMEL model application to Bahraini banks during the period (2013-2020)

Mohamad Saied, Salem Yahia

Faculty of Accounting. Al-Zinten University. Libya

ABSTRACT

The purpose of this research is to examine the financial performance of sample of Bahrain commercial banks using the "CAMEL" model in order to indentify the bank' strength and weaknesses .The annual financial reports of the Bahraini banks are used to obtain data related to some important ratios to evaluate the banks' performance. The study methodology used an analytical approach during the period 2013-2020 to identify strengths and weaknesses. Among the most important results that were reached is that number of classified strong financial performance banks were represented by one bank only, which is (the Gulf Bank), while the unsatisfactory financial performance banks were represented by the (United Bank), while the rest of the banks were considered reasonable financial performance banks. In light of the results of the study, we recommend working to compel banks to review the performance levels of their financial and banking operations by applying the elements of the banking assessment model on a continuous basis, monitoring the situation of banks in trouble by following the trend of financial ratios that reflect capital solvency ratios, the ability to pay and the efficiency of the administration in operating available assets, working on developing the mechanisms for applying the components of the CAMEL assessment model.

Keywords:

CAMEL model
Capital adequacy
Asset quality
Management performance
Earning and Liquidity
Sensitivity

المقدمة

بالرغم من تطور الصناعة المصرفية في البحرين, إلا انه تعاني من نقاط ضعف تضع بعض المصارف البحرينية أمام تحديات تجعلها مطالبة بتبني استراتيجيات فعالة وملائمة لتجاوز هده التحديات ولامتلاك القدرة علي التماشي مع متطلبات التطوير والتحديث, حيت ازداد تأثير المتغيرات البيئية

*Corresponding author:
E-mail addresses: m.saied@uoz.edu.ly ,(S. Yahia) s.yahia@go.uoz.edu.ly

Article History : Received 26 March 2022 - Received in revised form 04 December 2022 - Accepted 07 December 2022

والمتمثلة بالتضخم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي, وضوابط كفاية رأس المال, وصغر حجم السوق المصرفي, مما دفع إلي زيادة الاهتمام بتقييم أداء المصارف التجارية, لما لذلك من اثر علي زيادة قدرتها علي الاستمرارية,[1] عليه فقد تعرضت العديد من المؤسسات المالية للإفلاس والفشل سواء كانت هذه المؤسسات في أنظمة رأسمالية أو أنظمة اشتراكية أو كليهما معاً، ففي دراسة قامت بها مؤسسة (Dun. Bradstreet)عن مسببات الفشل فكانت نتائجها تُبين أن السبب الجوهري في فشل تلك المؤسسات وهو ضعف المنهجية المتبعة في تقييم وترشيد وموازنة القرارات المالية لهذه المؤسسات ومن مميزات المنهجية السليمة هو تتبع حركة المؤسسات خطوة بخطوة والاستفادة من البيانات التاريخية والحاضرة لها وذلك للتنبؤ بالمستقبل للتعرف على نتائج القرارات المالية قبل صدورها واستغلال البدائل المتاحة واختيار أمثلها. [2]

ويتطلب التطور في مسيرة المصارف بيان نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل علي إيجاد الحلول المناسبة لها وذلك من خلال تقييم أدائها بالاعتماد علي كل الوسائل والأدوات والطرق الحديثة والمتطورة ولعل من أهم هده الطرق المعروفة في تقييم الأداء في أداء المصارف هو نظام التقييم الأمريكي (CAMELS)والذي يتمثل: كفاية رأس المال, جودة الأصول, الإدارة, العائد, السيولة, والحساسية لمخاطر السوق وتعد هده الطريقة من طرق التقييم الحديثة, والتي تتميز عن الطرق التقليدية باعتمادها علي المؤشرات النوعية والكمية في آن واحد بعكس الطرق التقليدية التي تعتمد علي المؤشرات الكمية فقط. وطبقا لهذا النموذج, فان الوكالات الرقابية تلتزم بتقييم المؤسسات المالية بشكل شامل وموحد باستخدام كل مكون من مكونات النموذج بحيث يحدد لكل مكون تصنيف من (1 إلي 5)[3]

عليه اعتمدت الدراسة علي إتباع المنهج التحليلي خلال الفترة 2013-2014م وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها معتمداً علي نموذج المصرف المعياري في التمييز بين مجموعة المصارف عينة الدراسة عن مصرف معياري كما تم استخدام النموذج لتقييم أداء المصارف ولإيجاد نسب من خلال تقسيمها إلى خمس مجموعات لقياس كفاءة المصارف .

مشكلة الدراسة :-

يتعرض العمل المصرفي للعديد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها نتيجة لتغير الظروف التي يعمل في إطارها القطاع المصرفي. حيت تواجه المصارف اثأرا سلبية ناتجة عن ظروف اقتصادية عامه, كالركود الاقتصادي والتضخم وتغير أسعار العملات وبالتالي تعاني المصارف من ظاهرة الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها. حيت تتحوط المصارف بعدة وسائل من أهم تدعيم رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها استخدامات المصارف لذلك ضرورة دراسة وتقييم أداء المصارف التجارية من خلال نموذج CAMEL الذي يعتبر كجهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الفشل من بدايات ظهورها لأجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة من خلال التطبيق علي عينة من المصارف التجارية البحرينية فبالتالي فأن إشكالية الدراسة تتضح من خلال طرح التساؤل التالي:

- ما مدي قدرة المصارف عينة البحث على تحقيق الأداء المالي المناسب؟

3-تساؤلات الدراسة:

هل حققت المصارف عينة البحث معدلات أداء مالي مناسبة لإدارة أموالها؟

4- أهداف الدراسة

أ- التعرف على نموذج الإنذار المبكر (CAMEL) كأحد الأساليب الحديثة لتقييم والكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء المصارف محل الدراسة.

ب- تحليل الأداء المالي للمصارف عينة البحث وعرض المؤشرات المالية التي تبين مواطن القوة والضعف في أداء هذه المصارف.

ت- تقديم التوصيات المناسبة التي من شأنها تفعيل دور المصارف وتتجنب عثرات الفشل المالي.

5- أهمية الدراسة :-

تتمثل ألأهمية في ابراز دور نموذج CAMEL كأسلوب علمي منظم لتقييم الأداء المالي للمؤسسات مما يساعدها على معرفة الخلل قبل وقوعه ووضع الإجراءات المناسبة لتفادى هذا الخلل والاتجاه نحو تحقيق الأداء الأفضل.

6. حدود الدراسة :.

6-1الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في دراسة عينة من المصارف التجارية البحرينية وهذه المصارف هي: بنك البحريني الوطني, بنك الخليج, مصرف الشامل, بنك البحرين للتنمية, البنك المتحد, بنك المستقبل, بنك البحرين والكويت.

6-2 الحدود الزمنية: الحدود الزمنية التي تناولتها الدراسة تغطي الفترة من 2013-2020م.

7-طريقة جمع وتحليل البيانات :-

7-1. طريقة جمع البيانات : تم الاعتماد في تجميع البيانات الثانوية عينة الدراسة على القوائم المالية للمصارف البحرينية عينة الدراسة بالإضافة إلي الكتب والدوريات والنشرات والمجلات العلمية ذات العلاقة.

7-2 تحليل البيانات : تم استخدام التحليل المالي (النسب المالية) بالإضافة إلى التحليل الإحصائي المتمثل في اختبارT.

8- الدراسات السابقة:

- دراسة (**محمد, 2013)بعنوان تقييم أداء القطاع المصرفي المصري باستخدام نموذج CAMELS** حيت هدفت إلي التعرف علي مدي إمكانية تطبيق مؤشرات نموذج CAMELS علي القطاع المصرفي التجاري المصري لتقييم وضع المصارف من ناحية كفاية رأس المال, بالإضافة إلي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع المصرفي من خلال تطبيق مؤشرات CAMELS للتقييم بما يخدم الاقتصاد المصري, حيت طبقت الدراسة علي مصرفي مصر والأهلي المصري خلال سنتي 2011-2012 وقد توصلت الدراسة إلي أن استخدام مؤشرات CAMELS للتقييم فعال في الكشف عن الايجابيات والسلبيات وكيفية العلاج السريع وحل المشكلات قبل وقوعها, وقد أوصت الدراسة بتطبيق مؤشرات النموذج بشكل ضروري علي كافة المصارف المصرية مما يعني تفعيل الرقابة الداخلية للمصرف والرقابة من قبل المصرف المركزي علي المصارف.
- دراسة **(العبد، 2016) بعنوان تقييم أداء المصارف السعودية باستخدام نموذج CAMEL** وهدفت إلى استخدام نموذج

CAMELلتقييم وترتيب أداء المصارف السعودية وتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين أداء تلك المصارف من عدمه، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير أبعاد نموذج CAMEL على ربحية المصارف وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل، حيث أجريت الدراسة على المصارف المدرجة في سوق المال السعودي وعددها 12 مصرفا، وذلك خلال الفترة (2009_2014) وقد توصلت الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين أداء المصارف السعودية وفقاً لأبعاد نموذجCAMEL، بالإضافة إلى أن كلا من جودة الأصول وكفاءة الإدارة يلعبان دوراً جوهرياً في تفسير ربحية المصارف، بينما لم يكن لكفاية رأس المال والسيولة تأثير قوي وواضح على الربحية، وقد أوصت الدراسة بتصميم قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات قياس الأبعاد المختلفة لنموذج CAMEL بحيث يمكن اختيار فاعليتها في ظل بيئات بنكية مختلفة ومن ثم تطويرها تدريجياً لتتناسب مع بيئات عمل المصارف، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن أساليب قياس مكونات نموذج CAMEL نظراً لتعدد المقاييس واختلافاتها.

- تناولت دراسة **(أحمد وآخرون، 2019)بعنوان أثر تطبيق نموذج CAMELS على الأداء المالي للمصارف المصرية**، كما هدفت الدراسة إلى تحليل البيانات السنوية للمصارف المصرية لتحديد الأهمية النسبية لأهم مؤشرات CAMELS على الأداء المالي للمصارف المصرية، وثم تطبيق الدراسة على 9 مصارف خلال الفترة (2010_2015) وتوصلت الدراسة إلى أن تقييم أداء المصارف باستخدامCAMELS كائن جيداً لما يتميز به من عناصر مالية وفنية وإدارية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للبنك، كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لجميع المصارف عينة الدراسة وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين تقييم الأداء المالي للمصارف المصرية مقاساً بمؤشرات CAMELS، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارات المصارف المصرية بتبني برامج تطوير وتحسين مستوى الأداء المالي بها وخاصة مع زيادة المنافسة في السوق وظهور جودة الخدمات كميزة تنافسية، كما أوصت الدراسة بمتابعة التحليل المالي للمصارف وخاصة باستخدام النماذج المتخصصة مثل نموذج CAMELSوالاستفادة من خبرات الدول والمصارف العالمية في هذا المجال.
- دراسة **(Karri. Et al ؛2015) بعنوان تحليل الوضع المالي والأداء لكلاً من مصرف باردوا ومصرف البنجاب الوطني في الهند وذلك خلال الفترة (2010_2014)** حيت هدفت بالتعرف على الخصائص المالية لكل مصرف من خلال نموذج CAMELS وقامت الدراسة بقياس الأداء النسبي لكل مصرف من خلال العناصر الستة الخاصة بالنموذج. وقد أظهرت النتائج نجاح كلا من المصرفين في الحفاظ على نسبة رأس مال أعلى من المستوى المحدد، مع ملاحظة أن مصرف باردوا حقق أعلى مستوى خلال سنوات الدراسة الخمسة، كما بينت النتائج أنه تم استخدام 14 نسبة وكانت ذات تأثير على المصارف محل الدراسة.

من خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن استخلاص الدلالات التالية:

. يمكن الاعتماد على نموذج CAMELS في تقييم الأداء المصرفي بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة.

. تتواجد بعض المعوقات الخاصة بتطبيق النموذج في مجال تقييم الأداء ومنها عدم القدرة على حساب بعض مؤشرات النموذج لقصور في الإفصاح.

. تناولت غالبية الدراسات توظيف نموذج CAMELS في مجال تقييم الأداء في الأجل القصير، بينما لم تتناول توظيف النموذج في مجال تقييم الأداء في الأجل الطويل (الأداء الإستراتيجي) وهذا ما تسعي إليه هذه الدراسة.

9- الإطار النظري:-

9-1 مفهوم الأداء المالي:

يعتبر تقييم الأداء المالي مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، ويوفر المعلومات في كافة المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية لإظهار الأداء التي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو الأسوأ، ويمكن تحقيق أساليب تقييم الأداء من خلال ما يلي:[4]

- وضع معايير قياس الأداء.
- قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

ويعرف الأداء المالي علي انه استخدام المؤشرات المالية لتقييم ما إذا كانت المصارف تعمل بكفاءة وفاعلية, خاصة وان الهدف الاستراتيجي للمصرف هو تعظيم ثروة الملاك.[5]

9-2تقييم أداء المصارف التجارية:

تقوم عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية بهدف اكتشاف الانحرافات المختلفة التي تحدث في للمصرف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وكذلك التحقق من تحقيق المصرف للأهداف التي يسعي إلي تحقيقها. وتعتمد عملية تقييم الأداء علي عدة أساليب, فقد يتم استخدام أسلوبا لإدارة بالأهداف أو وضع الموازنات التقديرية, وقد يتم استخدام النسب المالية المختلفة.

9-3 مقاييس تقييم الأداء المالي للمصارف:يقصد بأداء المصرف التفاعل بين المردود والمخاطرة, وتعني نوعية الأداء السعي لتعظيم مردود المصرف مقابل تخفيض المخاطرة. [6]

كما أشارت معظم الأدبيات الخاصة بالإدارة المالية إن الأداء المالي للمصارف يتم قياسه بمجموعة من المقاييس التقليدية مثل العائد علي متوسط الأصول والعائد علي متوسط حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة والقيمة المضافة وربحية السهم وقياس الأداء يتوقف علي الهدف من قياس الربحية.[7]

10_1 نشأة وتطوروكيفية استخدام نموذج CAMELS:

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية النسب والمؤشرات للرقابة على المخاطر, حيث قامت السلطات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1980 استخدام نظام للتقييم بالمؤشرات أطلق عليه CAMEL rating وهو نظام موحد يتم بمقتضاه تقييم المصارف وفقاً لما يسفر الفحص الميداني لها، وهى تعتمد على تقييم الفاحص للمصرف وفقاً لمعايير رقابية معينة ، وقد تم استخدام هذه المؤشرات بواسطة السلطات الرقابية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية وهى المصرف الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve System والهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع Deposit Insurance Corporation (FDIC) ethereal، ووفقا لهذا النظام فان كل مصرف لكي

يتم التفتيش عليه يتم تقييم خمسة مناطق فيه وهى تمثل المناطق الهامة في المصرف وهي رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الأرباح المحققة، والسيولة. ومن ثم فان هذه المناطق الخمسة مجتمعة تعكس الأداء المالي والوضع المالي للمصرف وكذا سلامة العمليات التشغيلية لدية ومدى التزامه بالضوابط الرقابية التي يخضع إليها. [8]

وفي عام 1996 تم تطوير نظام الـ CAMELS حيث يركز على المخاطر وذلك من خلال إضافة مؤشر سادس لتحليل الحساسية لمخاطر السوق ومن تم أصبح الاسم الحالي للنظام هو CAMELS ليعكس الأداء في ستة مناطق بالمصرف ووفقا لهذا النظام يتم إعطاء تقييم لكل منطقة من مناطق الفحص تتدرج من (1) لأفضل أداء إلى (5) لأسوأ أداء. ثم يتم عمل مؤشر عام يعكس الأداء الكلى للمصرف والذي يتدرج أيضا من (1) لأفضل أداء إلى رقم (5) الأداء غير المرضي, ويتم الأخذ في الاعتبار لذي إعطاء هذا التقييم عنصر التقدير الشخصي للمفتش أخذا في الاعتبار تقييم المناطق المختلفة بالمصرف. [9]

جدول رقم (02): تصنيف المصارف حسب طريقة CAMLES

التصنيف رقم 1	قوي
التصنيف رقم 2	مرضي
التصنيف رقم 3	معقول
التصنيف رقم 4	هامشي (خطر)
التصنيف رقم 5	غير مرضي

10_2عناصر طريقة CAMLES:

10-2-1 : كفاية رأس المال:

تعرف كفاية رأس المال بأنها مدى قدرة رأس المال المصرفي على تغطية الخسائر الناتجة من الاستثمار في الأصول الخطرة دون المساس بودائع العملاء، أي أن معيار كفاية (متانة) رأس المال المصرفي يشير إلى العلاقة بين حقوق الملكية والأصول، وتبين هذه العلاقة مدى قدرة حقوق المساهمين على تمويل الأصول دون الاعتماد على الخصوم الإيداعية، وكذلك مدى قدرة حقوق الملكية على امتصاص الخسائر الناشئة من الأصول الخطرة وعدم جعلها تنفذ إلى الودائع، وكذلك تمويل شراء الأصول الثابتة من الموارد الذاتية، وبالتالي فكلما ازدادت نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول كلما زاد ذلك من متانة المركز المالي، وكلما قلت الأصول الخطرة كلما قلت المخاطر التي تعترض المصارف، ولو أن ذلك سيقلل من الربحية وهذا ما يسمى بـ(ملاءة رأس المال) [10]

هذا وتحظى ملاءة رأس المال في المصارف التجارية بأهمية بالغة، سواء من جانب مالكي رأس المال أو المودعين وإدارة المصرف والمصارف المركزية.

10-2-2: معايير تحديد ملاءة رأس المال:

[يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم المصارف، حيث يتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى قدمها المكتب الفيدرالي الأمريكي تحت اسم **CAMEL** في عام 1980م وهى كما يلي:[11]

أولاً- كفاية رأس مال المصرف Capital Adequacy فيجب معرفة الآتي:

أنواع النسب المالية وفق نموذج CAMELS المستخدمة لتقييم المصارف:

المجموعة الأولى : نسبة ملاءة رأس المال:[12]

يقصد بها مدى قدرة حقوق المساهمين على مواجهة المخاطر المتوقعة التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة للاستثمار أمواله في مجالات استثمارية مختلفة وخاصة فيما يتعلق منها بالاستثمار في مجالات الائتمان.

1. **حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول:** توضح هده النسبة المدى الذي ذهبت إليه المصارف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل استخداماتها, ويمكن القول بوجه عام أن المصارف التجارية تعتمد بشكل محدود على مواردها الذاتية المتمثلة في رؤوس أموالها واحتياطاتها في تمويل أنشطتها وعملياتها, أي إجمالي استخداماتها في مجال الائتمان بمختلف أنواعها وعلى القروض التي تحصل عليها من المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى ويمكن احتسابها كما يلي: **حقوق الملكية/إجمالي الأصول**
2. **حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع :** تشير هذه النسبة إلي مدى قدرة المصارف موضوع الدراسة علي رد قيمة الودائع التي حصلت عليها من الأموال المملوكة لها , فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان اكبر للمودعين والدائنين بوجه عام والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة . ويمكن حسابها كما يلي:

حقوق الملكية/إجمالي الودائع

3. **حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار المترتبة على احتمالات عدم وفاء الجهات المدنية للمصرف بالتزاماتها تجاهه. فهي تبين قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء في استثمارات المصرف وخسائره الرأسمالية بوجه عام و يمكن مقابلتها عن طريق حقوق الملكية بدون المساس بالتزامات المصرف تجاه الغير. ويمكن احتسابها كما يلي: **حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات**
4. **حقوق الملكية إلى إجمالي الديون:** توضح هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة الديون فهي تبين قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء بسداد الديون بوجه عام التي يمكن مقابلتها عن طريق حقوق الملكية ويمكن احتسابها كما يلي: **حقوق الملكية / إجمالي الديون**.

ثانيا: جودة الأصول [13] **Assets Quality**

1. نسبة صافى دخل الفوائد إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل نسبة صافى الدخل الفوائد إلى إجمالي الأصول ويمكن احتسابها كما يلي: **صافي دخل الفوائد/ إجمالي الأصول**
2. نسبة إجمالي الديون إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل نسبة الديون إلي إجمالي الأصول ويمكن احتسابها كما يلي: **إجمالي الديون / إجمالي الأصول**
3. نسبة إجمالي الدخل التشغيلي إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل إجمالي الدخل التشغيلي قبل ضرائب إلي إجمالي الأصول. ويمكن احتسابها كما يلي:

إجمالي الدخل التشغيلي / إجمالي الأصول

4. نسبة إجمالي الخصوم (الالتزامات) إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل قيمة الخصوم أو الالتزامات تجاه الغير إلي إجمالي الأصول . ويمكن احتسابها كما يلي:

إجمالي الخصوم (الالتزامات) / إجمالي الأصول

5. نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل: وتقيس هذه النسبة الفوائد المدفوعة غير النقدية إلى إجمالي الدخل . ويمكن احتسابها كما يلي: **إجمالي المصروفات / إجمالي الدخل**
6. نسبة المخصصات إلي إجمالي الأصول: تقيس هذا المعدل نسبة المخصصات لإجمالي الأصول . ويمكن احتسابها كما يلي: **المخصصات / إجمالي الأصول**

7. نسبة المخصصات إلي إجمالي الديون: يقيس هذا المعدل نسبة المخصصات إلي إجمالي الديون. ويمكن احتسابها كما يلي:

المخصصات / إجمالي الديون

ثالثا: نسبة الربحية (الأرباح): Earnings

تبين هذه الأنواع من النسب الأداء الكلي للمصرف أو مقدرة المصرف على توليد الأرباح وعادة ما تستخدم الأرباح مقياساً لفاعلية وكفاءة السياسات التي يتبعها المصرف.[14]

1. **معدل العائد على حقوق الملكية:** يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه ملاك المصرف من وراء استثمار أموالهم في المؤسسة المصرفية. وتتمثل هذه الأموال في رأس المال (قيمة المساهمة) والاحتياطيات التي تم تكوينها والأرباح التي لم توزع (الأرباح المحتجزة). ويتم احتسابها كما يلي:

صافي الدخل / حقوق الملكية

2. **معدل العائد على الودائع :** يقيس هذا المعدل كفاءة المصارف في تحقيق الأرباح من أموال الودائع التي حصلت عليها . ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي: [15]

صافي الدخل / الودائع

3. معدل العائد على الموارد المتاحة: يقيس المعدل نسبة صافي الأرباح المحققة (صافي الربح بعد خصم الضريبة) إلي إجمالي الدخل التشغيلي. ويمكن احتسابها كما يلي: **صافي الدخل / إجمالي الدخل التشغيلي**

رابعا: نسبة السيولة : Liquidity

تعبر نسبة السيولة على مقدرة المصرف بالوفاء بالتزامات قصيرة الأجل وسوف نستعرض فيما يأتي لأهم نسب: [16]

1. **الاحتياطي القانوني :**يمثل في مجموع الأرصدة التي أودعتها المصارف التجارية لدى المصرف المركزي, والذي تلتزم بموجبه هذه المصارف بإيداع نسبة من خصومها الإيداعية التي يحدد مفرداها المصرف المركزي لدى هذا المصرف. ويمكن احتسابها كما يلي: **إجمالي الديون/ إجمالي الودائع**

2. معيار السيولة :- يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع وما في حكمها والالتزامات تجاه المصارف الأخرى. ويمكن احتسابها كما يلي: **الأصول السائلة / إجمالي الودائع**

خامسا- الإدارة Management:

تقيس هذه النسبة القوة الإيرادية بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي يتحصل عليها المصرف من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حدٍ سواء لذلك تعتبر مؤشراً لقياس أداء المصرف. [17]

1. **نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الأصول:** ويقيس هذا المعدل نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الأصول، هذا ويتم احتسابها كما يلي:

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الأصول

2. نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الديون.

ويقيس هذا المعدل نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الديون، ويتم احتسابها كما يلي:

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الديون

سادسا: الحساسية :Sensitivity

إن إرباح المصرف هي عرضه لظروف السوق مثل معدلات الفائدة أوضاع سوق الأسهم وأسعار الصرف وبناءا علي ذلك فان المنظمين يقيمون الدرجة التي من خلالها المصرف ربما يكون معرضا لظروف السوق المالية المعاكسة كما إن مختلف الدول تضع معايير لتقييم الأداء المالي للمصارف عبر استخدام مؤشرات لقياس الكفاءة والربحية ودقة انجاز الأهداف الموضوعة.[18]

11-الجانب العملي: وفقاً لما سبق يوضح الشكل التالي النسب السابقة في مجموعات مرتبة وفقا للرمز المعطى لكل نسبة.

1-11. منهجية الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد علي دراسة المصارف من الآتي:-

1- استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف وإيجاد نسب من خلال تقسيمها إلى خمس مجموعات لقياس كفاءة المصارف وفقاً لنموذج CAMEL لقياس أداء المصارف.

2-استخدام الأساليب الإحصائية بالتركيز على اختبار T لربط بين بعض المتغيرات كمقياس أضافي يبين كفاءة المصارف.

3- استخدام التباين بالاستعانة بالارتباط الاعتيادي لنسب CAMELS.

1-1-11- منهجية الدراسة التطبيقية : تنقسم منهجية الدراسة التطبيقية إلي ما يلي:-

1-1-1-11 مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع المصارف العاملة في البحرين .

2-1-1-11 عينة الدراسة: وقد تم اختيار عدد من المصارف التجارية البحرينية منها 7 مصارف خلال الفترة الممتدة من عام 2013-2020 كفترة دراسة وهي كالآتي:

الجدول رقم (03) مفردات عينة الدراسة

بنك البحريني الوطني	بنك الخليج
مصرف الشامل	بنك البحرين للتنمية
البنك المتحد	بنك المستقبل
بنك البحرين والكويت	

2-1-1-11- متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في النسب المالية وفق نموذج CAMEL والذي يتضمن 16 نسبة والتي ستستخدم في بناء نموذج تقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

2-11 . تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج CAMEL: كما سبق وأن أوضحنا عند الحديث عن نموذج CAMEL بأنه يعتمد في تقييم أداء المصارف على مكوناته الخمس وبناءاً على ذلك فقد تم تكوين 16 نسبة مالية, وتم اختيار هذه النسب وفق لمجموعة من الأسس هي:-

1-اختيار النسب المالية المناسبة للبيئة التي تعمل فيها المصارف والتي قد تلعب دوراً هاماً في زيادة احتمالات الفشل.

2-أن يكون النسب المالية ذات معني وان يسهل تفسيرها وان يكون الوصول إلي مكوناتها سهلاً.

والآتي عرض للنسب المالية المستخدمة في هذا التحليل وطرق حساباها :

المجموعة الأولى / نسبة ملاءة رأس المال

- حقوق الملكيـة / إجمـالي الأصـول = **R1**
- حقوق الملكيـة / إجمـالي الودائـع =**R2**
- حقوق الملكيـة / إجمـالي الالتزامـات = **R3**
- حقوق الملكيـة / إجمـالي الديـون = **R4**

المجموعة الثانية / استخدامات الأصول

- صافـي دخل الفوائد / إجمـالي الأصـول = **R5**
- إجمـالي الديـون / إجمـالي الأصـول =**R6**
- إجمالي الدخل التشغيلي / إجمـالي الأصـول = **R7**
- إجمالي الالتزامـات/ إجمـالي الأصـول = **R8**
- إجمالي المصروفات / إجمـالي الدخـل = **R9**

المجموعة الثالثة / نسبة الربحية(الأرباح)

- صافـي الدخل / حقوق الملكيـة = **R10**
- صافـي الدخل / إجمـالي الأصـول =**R11**
- إجمـالي الدخل / إجمـالي الدخل التشغيلي =**R12**

المجموعة الرابعة / نسبة السيولة

- إجمالـي الديون / إجمـالي الـودائـع = **R13**
- أصول السائلـة / إجمـالي الودائـع = **R14**

المجموعة الخامسة / كفاءة الإدارة

- م.الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الأصول =**R15**
- م.الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الديون =**R16**

شكل رقم (01) يوضح النسب وفقاً لنموذج CAMEL.

11-2-1- مصادر الحصول على البيانات :

11-3- أسلوب التحليل المستخدم في الدراسة : تعتمد الدراسة على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف وكذلك الأساليب الإحصائية والمتمثلة في[19] اختبار T معتمداً عليه في التمييز بين مجموعة المصارف عينة الدراسة عن مصرف معياري تكون من نقاط القوى لجميع مصارف العينة، ويمكن تعريف المصرف المعياري على أنه:

مصرف تجاري جديد يشبه باقي مصارف العينة يحتوى على 16 نسبة وفق نموذج CAMEL، ويختلف مع مصارف العينة في أن النسب التي يحتويها تم استخلاصها من إجمالي نسب المصارف محل الدراسة، ووصف بأنه معياري ليصبح معياراً لتقييم المصارف إلى ناجح وفاشل ومتوسط الاثنين معا على النحو التالي:[20]

1 – ومن خلال ذلك تم الاعتماد على استخدام نموذج الـ CAMEL باحتساب 16 نسبة مالية لكل مصرف ولمدة سبع سنوات وأن نتائج هذه النسب يتطلب تصنيفها إلى مجموعتين بحيث يكون هناك نتائج مفضلة كلما ارتفعت هذه النسبة أي يتوجب ارتفاعها وهي " R1, R2, R3, R4, R5,R7 ،R9، R10، R1, R12، R15، R16 "، أي النسب التي تكون مفضلة عندما تكون مؤشراتها مرتفعة.

2 – كذلك بعض النسب تكون مفضلة عندما تكون نتائجها منخفضة وهى كالتالي"R6، R8، R13 ، R14 ".

3 - تم أخذ أعلى النسب لجميع مصارف العينة حسب ما ذكر في النقطتين (1) و(2)، ليتكون لدينا مصرفاً تكون فيه نقاط القوة لجميع مصارف العينة، أي أفضلها، وبذلك تم تسميته بالمصرف المعياري، وسيتم مقارنة كافة نتائج المصارف قيد الدراسة بهذا المصرف لتحديد أدائها وتمييزها في مجموعات حسب نتائج المقارنة.

4 - بنفس الطريقة يتم تكوين مصرف من تلك النسب ولكن هذه المرة في حدها الأدنى، ليتكون لدينا مصرفاً معيارياً من نقاط الضعف لجميع مصارف العينة، أي أضعفها، وبذلك سيمثل الحد الأدنى لجميع المصارف.

5 –تم إيجاد المتوسط العام لمصارف العينة بين الحد الأدنى والأعلى أي يتوسط المسافة بين الحد الأدنى والأعلى.

والجدول رقم (04) يوضح الحد الأعلى والحد الأدنى والحد المتوسط لجميع مصارف العينة .

تسلسل	نسب CAMEL	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد المتوسط
1	R1	0.635	0.012	0.11795
2	R2	0.807	0.021	0.13481
3	R3	1.738	0.012	0.14442
4	R4	1.258	0.026	0.31453
5	R5	0.262	-0.008	0.04170
6	R6	0.015	0.963	0.40439
7	R7	0.129	-0.006	0.01790
8	R8	0.365	0.991	0.89472
9	R9	1.409	0.060	0.38275

0.09142	-1.721	0.603	R10	10
0.00764	-0.045	0.048	R11	11
0.18344	-16.005	2.320	R12	12
0.56001	0.999	0.040	R13	13
0.58642	0.995	0.009	R14	14
0.01414	0.000	0.160	R15	15
0.04330	0.000	0.241	R16	16

يلاحظ من الجدول السابق وجود نسب مضللة والتي تقابل النسب R6 المتمثلة في أجمالي الديون إلى أجمالي الأصول، R8 المتمثلة في أجمالي الالتزامات إلى أجمالي الأصول ، R13 المتمثلة أيضا في أجمالي الديون إلى أجمالي الودائع، R14 المتمثلة أيضا في الأصول السائلة إلى أجمالي الودائع، باعتبار أن أدناها هو حد أعلى وأعلاها هو حد أدنى، وبذلك ستقيم كلٍ حسب ورودها في الجدول مثلها مثل باقي النسب.

1-3-11 تمثيل المصارف بيانياً:

بعد الوصول إلى كيفية تكوين المصرف المعياري تأتي عملية تقييم كل مصرف بيانياً مع المصرف المعياري الذي حدوده موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (06) يوضح الحدود العليا للمصرف المعياري

نسب camel	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	R16
القيمة	0.635	0.81	1.7	1.26	0.3	0.02	0.129	0.365	1.4	0.6	0.048	2.3	0.039	0.009	0.2	0.24

والشكل البياني التالي يمثل الحدود العليا للمصرف المعياري:

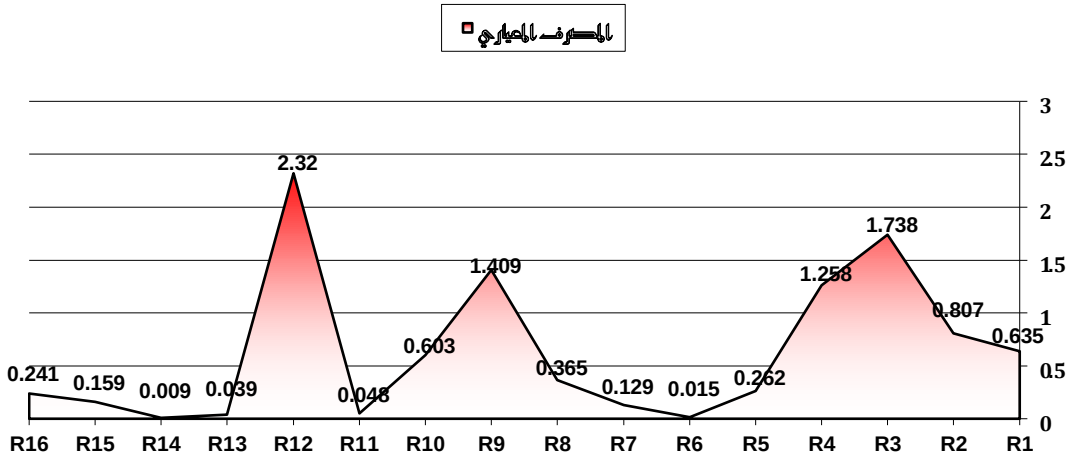

الشكل رقم (02) يوضح المصرف المعياري

نلاحظ من الشكل السابق الحد الأعلى والذي يمثل السقف لجمع نسب المصارف، والذي لن تتجاوزه أي نسبة من أي مصرف ولأي سنة، وكلما اقترب المصرف محل المقارنة مع الحدود العليا "المصرف المعياري" كان أفضل, ويجب التأكيد على أن أي تجاوز من أي مصرف في النسب " R6 ، R8، R13 ، R14 " عن المصرف المعياري سيعتبر ضعف وليس قوة في أداء المصرف وليست نقطة قوى.

ويلاحظ أيضاً من الشكل السابق أن الحدود العليا للمصرف المعياري مقارنة بالمصارف محل الدراسة كانت كما يلي:

- **بنك البحريني الوطني :**

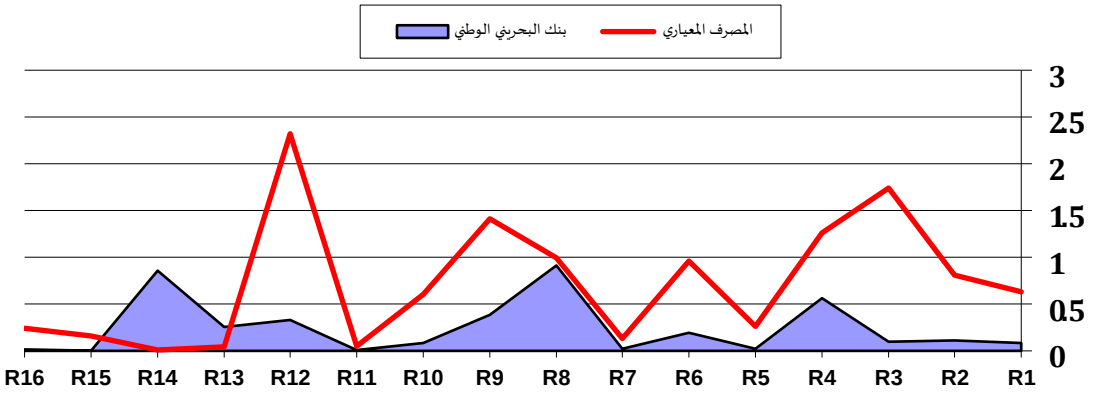

الشكل رقم (03) يوضح بنك البحريني الوطني مقارنة بالمصرف المعياري

الشكل :

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R4) وقد سجلت 0.562 والتي تقترب من المصرف المعياري وهي عبارة عن حقوق الملكية إلى أجمالي الديون، أما باقي النسب فهي كما يلي:

جدول رقم (07) يوضح باقي نسب بنك البحريني الوطني

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R3	R2	R1
0.017	0.005	0.857	0.256	0.333	0.007	0.08	0.38	0.913	0.025	0.19	0.02	0.097	0.11	0.087

- **مصرف الخليج:**

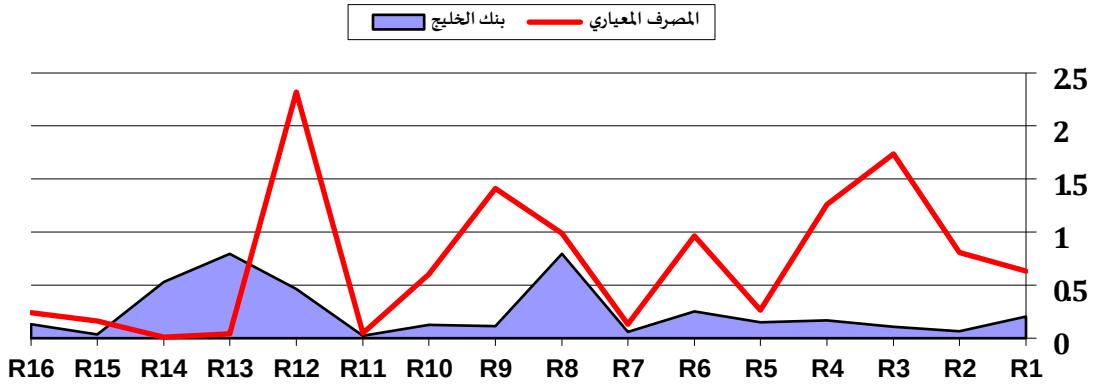

الشكل رقم (04) يوضح بنك الخليج مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R5، R7، R11 ، R16) حيث أن R5 متمثلة في صافي دخل الفوائد إلى أجمالي الأصول وقد بلغت 0.151 ، R7 متمثلة في أجمالي الدخل التشغيلي إلى أجمالي الأصول وقد سجلت 0.057, R11 متمثلة في صافي الدخل إلى أجمالي الأصول وبلغت 0.021,R16 متمثلة في م. الديون المشكوك في تحصيلها إلى أجمالي الديون والتي كانت 0.131 حيث نجد أن مصرف الخليج قد ارتفعت لديه المجموعة الثانية المتمثلة في استخدامات الأصول أي أن نسبيتين كانتا نقاط قوى لديه في هذه المجموعة، أما باقي النسب فهي كما يلي:

جدول رقم (09) باقي نسب بنك الخليج

R15	R14	R13	R12	R10	R9	R8	R6	R4	R3	R2	R1
0.035	0.532	0.795	0.461	0.125	0.115	0.793	0.25	0.171	0.108	0.063	0.207

- **مصرف الشامل :**

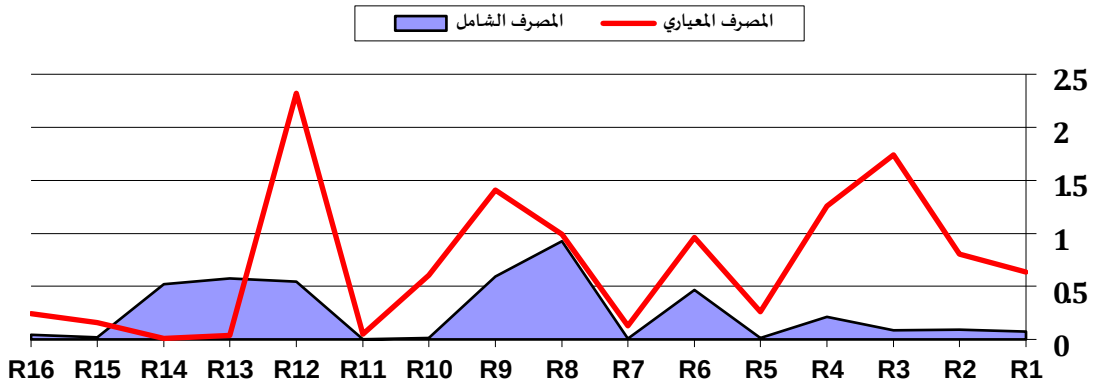

الشكل رقم (05) يوضح مصرف الشامل مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R9) والمتمثلة في أجمالي المصروفات إلى أجمالي الدخل والتي وصلت 0.592 حيث نجد مصرف الشامل جميع النسب متدنية عدا هذه النسبة المتمثلة في المجموعة الثانية وهى استخدامات الأصول، أما باقي النسب فهي كما يلي:

جدول رقم (10) باقي نسب مصرف الشامل

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R8	R7	R6	R5	R4	R3	R2	R1
0.044	0.019	0.521	0.573	0.545	0.0004	0.011	0.926	0.008	0.464	0.013	0.021	0.085	0.091	0.072

- بنك البحرين للتنمية :

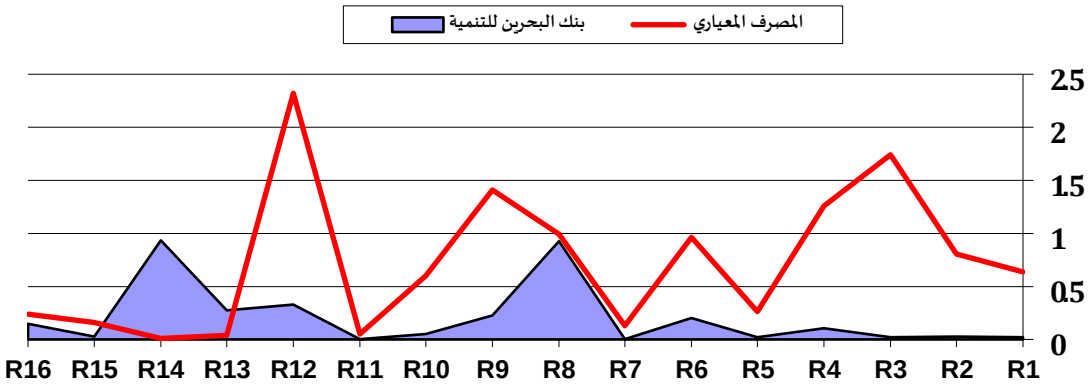

الشكل رقم (06) يوضح بنك البحرين للتنمية مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R16) المتمثلة في م. الديون المشكوك في تحصيلها إلى أجمالي الديون وقد سجلت 0.15 حيث نجد أن مصرف البحرين للتنمية جميع النسب متدنية عدا هذه النسبة المتمثلة في المجموعة الخامسة وهي كفاءة الإدارة، أما باقي النسب فهي كما يلي:

جدول رقم (11) باقي نسب بنك البحرين للتنمية

R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R4	R3	R2	R1
0.029	0.934	0.274	0.329	0.001	0.053	0.223	0.928	0.003	0.201	0.02	0.104	0.021	0.028	0.021

- البنك المتحد:

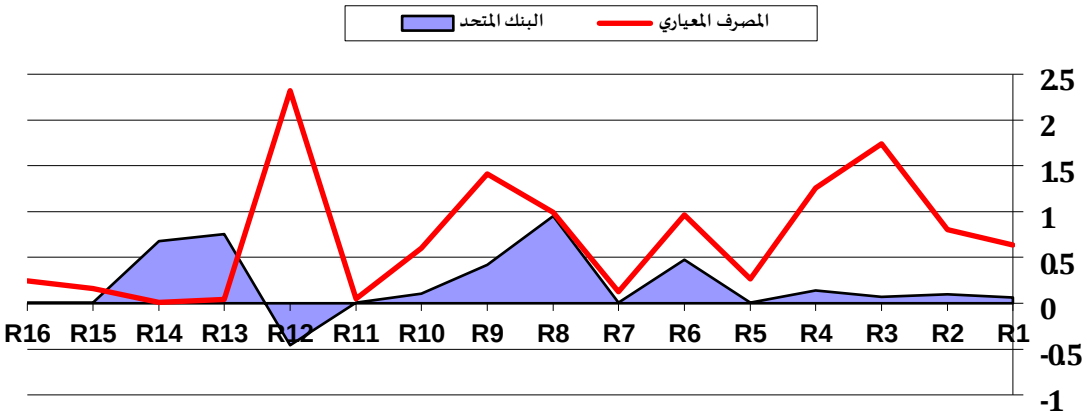

الشكل رقم (07) يوضح البنك المتحد مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في كل النسب حيث نجد جميع النسب تبعد عن المصرف المعياري، وكانت النسب كما يلي :

جدول رقم (12) باقي نسب البنك المتحد

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R4	R3	R2	R1
0.007	0.004	0.68	0.76	-0.46	0.004	0.11	0.42	0.95	0.01	0.5	0.004	0.14	0.06	0.1	0.06

- بنك المستقبل:

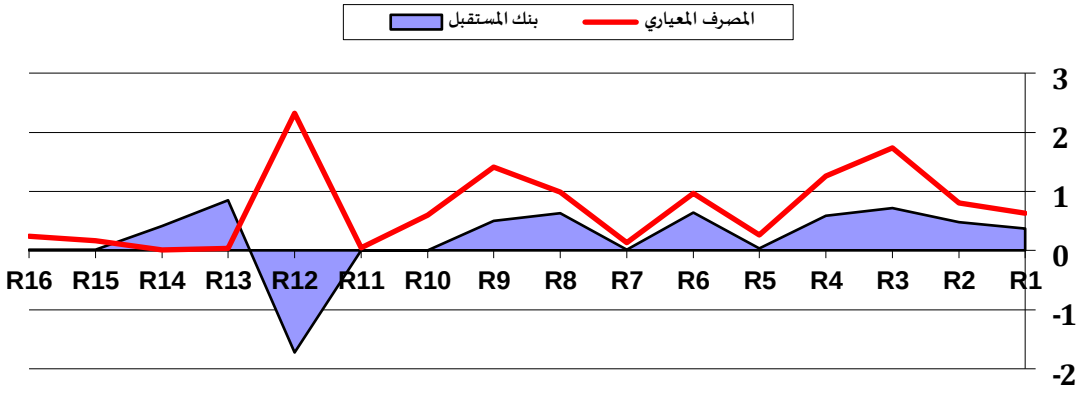

الشكل رقم (08) يوضح بنك المستقبل مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في بعض النسب، حيث كانت نقاط القوى لديه في (R2، R1) المتمثلة في حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وقد سجلتا على التوالي 0.374 ، 0.482، حيث نجد أن بنك المستقبل قد ارتفعت لديه هذه النسب وتدنى مستوى هذا المصرف في باقي النسب الأخرى وهي أحد نسب المجموعة الأولى أي أن نجد له نقاط قوى في نسبة المجموعة الأولى، وكانت باقي النسب كما يلي:

جدول رقم (12) باقي نسب بنك المستقبل

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R4	R3
0.013	0.009	0.41	0.85	-1.73	0.007	0.01	0.5	0.63	0.012	0.65	0.037	0.59	0.72

- **بنك البحرين والكويت :**

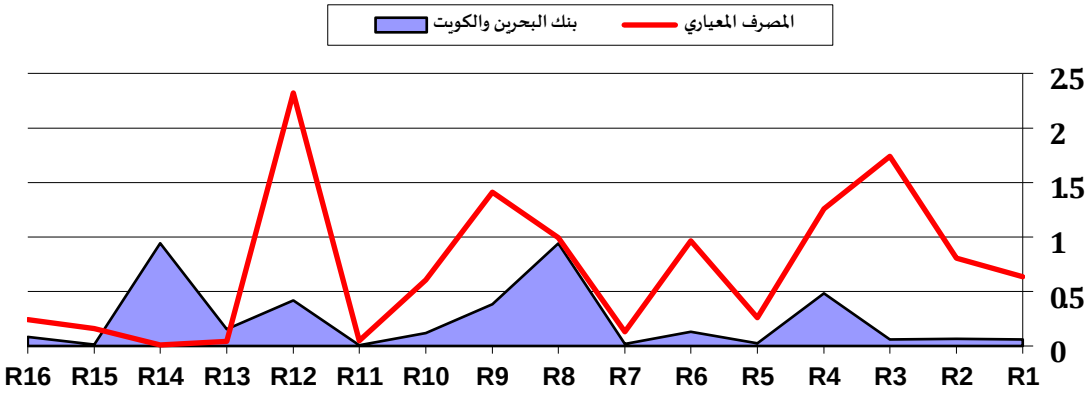

الشكل رقم (09) يوضح بنك البحرين والكويت مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R6) المتمثلة في إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول وقد سجلت 0.132 حيث نجده حقق ارتفاعاً في هذه النسبة وتعتبر نقطة قوى لدى مصرف البحرين والكويت وهذه النسبة ضمن نسب المجموعة الثانية وهي استخدامات الأصول، أما باقي النسب فهي كما يلي:

جدول رقم (12) باقي نسب بنك البحرين والكويت

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R5	R4	R3	R2	R1
0.08	0.012	0.94	0.154	0.417	0.007	0.12	0.38	0.94	0.018	0.024	0.48	0.06	0.07	0.06

- **النتائج العامة (النموذج العام):** لتسهيل عملية التقييم تم إعطاء رقم ترتيبي لكل حد من الحدود الثلاث السابقة الذكر(الأعلى والمتوسط والأدنى)، وبما أن كل مصرف من مصارف العينة لديه 16 نسبة ولمدة 7 سنوات " مدة الدراسة " فسيتم الترتيب وفقاً لما يلي:

- إعطاء رقم (1) للنسبة التي تقع فوق الحد المتوسط .
- إعطاء رقم (2) للنسبة التي تقع على الحد المتوسط .
- إعطاء رقم (3) للنسبة التي تقع تحت الحد المتوسط.

ونظرياً سيكون مجموع ما يتحصل عليه المصرف الذي يقع على الحد الأعلى (112) نقطة، وهي تمثل (16 نسبة × 7 سنوات × 1).

كذلك سيكون مجموع ما يتحصل عليه المصرف الذي يقع على الحد المتوسط (224) نقطة، وهي تمثل (16 نسبة × 7 سنوات × 2).

أيضاً سيكون مجموع ما يتحصل عليه المصرف الذي يقع على الحد الأدنى (

336) نقطة، وهي تمثل (16 نسبة × 7 سنوات × 3).

☆**أي كلما ازداد عدد النقاط المتحصِل عليها المصرف، سيكون دليل على اقترابه من الفشل.**

والشكل التالي يبين إجمالي ما تحصل عليه كل مصرف من النقاط كما في الجدول (13).

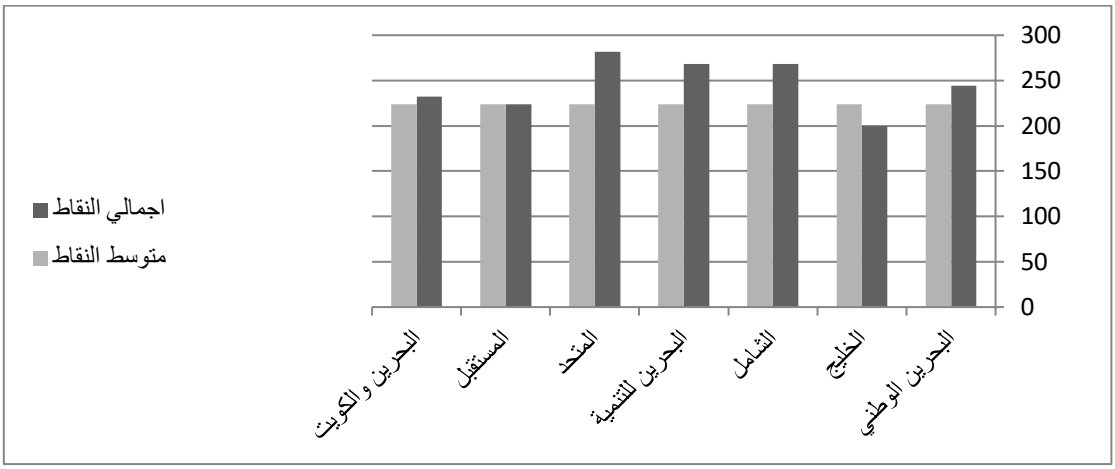

الشكل رقم (10) يوضح إجمالي النقاط لكل مصرف

ونلاحظ تجاوز معظم المصارف الحد المتوسط " 224 " ووقوعها في" الفشل "، وبالتركيز على مصرف(المستقبل) واقتراب لهذا المصرف من الحد المتوسط، أما مصرف (الخليج) فقد تساوي تماما مع المتوسط.

11-3-2 اختبار الفرضية: تختلف المصارف في إدارة أموالها وفقاً لنموذج CAMEL بما سيؤثر على أدائها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

فقد تم حساب متوسط النقاط لكل مصرف، ليساعدنا في تقييم المصارف وفقاً لاختبار (T)، والذي ستكون فيه نقطة التقييم متمثلة في الحد المتوسط عند متوسط نقاط (14) والتي تمثل **(16 × 7 × 2)/16 أي 224 / 16**.

ويوضح الجدول التالي تقييم المصارف حسب متوسط كل مصرف مع المتوسط " $m_0 = 14$ " وفقاً لاختبار (T) عند درجات حرية 15 و معنوية 0.05 " **2.131** ".

الجدول رقم (13) يوضح نتائج اختبارT

ت	المصرف	إجمالي النقاط	متوسط النقاط	Tc المحسوبة	Tt الجدولية	اختبارفرضيات (الرفض – القبول)		
						$m < m_0$	$m = m_0$	$m > m_0$
1	البحريني الوطني	244	15.25	0.979	2.131			✓
2	الخليج	200	12.5	-1.015	-2.131	✓		
3	الشامل	268	16.75	2.905	2.131			✓
4	البحرين للتنمية	268	16.75	1.885	2.131			✓
5	المتحد	282	17.625	4.166	2.131			✓
6	المستقبل	224	14	0.000	2.131		✓	
7	البحرين والكويت	232	14.5	0.344	2.131		✓	

ويلاحظ أن التقييم تم وفق الآتي:

☆يتم قبول الفرضية $m=m_0$ إذا وقعت قيمة اختبار T من 2.131 + - 2.131.

☆يتم قبول الفرضية $m<m_0$ إذا وقعت قيمة اختبار T بين - 2.131 ←-- .

☆يتم قبول الفرضية $m>m_0$ إذا وقعت قيمة اختبار T بين +++ ---→ + 2.131.

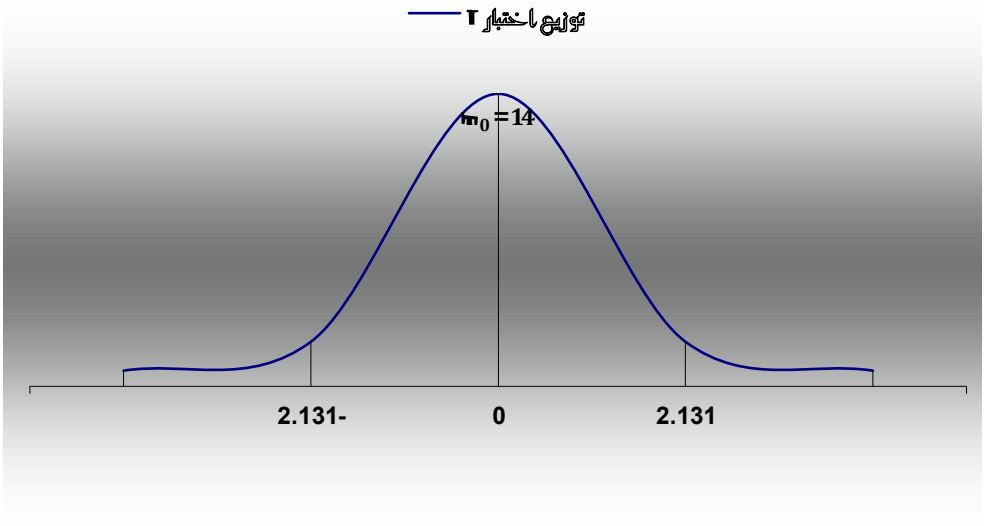

شكل رقم (11) يوضح توزيع اختبار T

ومن هذا الاختبار نستطيع أن نقول بأن متوسط النقاط للمصارف (المستقبل, ومصرف البحرين والكويت) يساوي غالبا **المتوسط 14** لكون قيمة T المحسوبة لكل من هذه المصارف أقل من قيمة T الجدولية.

أما متوسط النقاط للمصارف (الشامل, المتحد, البحرين الوطني, البحرين للتنمية,) فكان أكبر من **المتوسط 14** لكون قيمة T المحسوبة موجبة لكل من هذه المصارف وأكبر من قيمة T الجدولية الموجبة.

أما بالنسبة لمتوسط النقاط لمصرف (**الخليج**) فهو أقل من **المتوسط 14** لكون قيمة T المحسوبة سالبة وأكبر من قيمة T الجدولية السالبة.

12- النتائج

أ- أوضحت نتائج أن عدد المصارف ذات الأداء المالي القوي تمثلت في مصرف واحد فقط وهو (مصرف الخليج).

ب- أما المصارف ذات الأداء غير المرضي فتمثلت أيضا في مصرف واحد فقط وهو (مصرف المتحد).

ت- في حين إن بقية المصارف حققت مستويات مقبولة .

ث- مصرف البحرين والكويت لولا فشله في عشرة نسب على الأكثر لكان أفضل من مصرف الخليج.

ج- أكثر نسبة تقترب إلى المصرف المعياري في أغلب المصارف هي (R11 "صافي الدخل / إجمالي الأصول" و تليهاR16"م. الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الديون).

ح- قدم تطبيق نموذج CAMEL صورة واضحة عند أداء والمركز المالي للمصارف موضوع الدراسة من خلال تقييم العناصر الخمس التي يتكون منها النموذج، إذ ابرز النواحي الايجابية في كل عنصر وبين مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص بهدف زيادة كفاءة العمل المصرفي حيت تتفق هده النتيجة مع دراسة (محمد, 2013).

13 : التوصيات

أ- العمل علي إلزام تطبيق المصارف علي القيام بمراجعة مستوي أداء عملياتها المالية والمصرفية من خلال تطبيق عناصر نموذج التقييم المصرفي بشكل مستمر وأن تراعي المصارف تحقيق النسب المالية وفق نموذج الـ CAMEL في كل مجموعاته، فإذا تحقق ذلك لكانت السياسة المتبعة في كل مصرف قادرة على التنبؤ بفشل المصرف التي تديره، وحصر نقاط الضعف ومعالجتها قبل الوقوع فيها.

ب- مراقبة أوضاع المصارف ذات الأداء غير المرضي من خلال متابعة اتجاه النسب المالية التي تعكس نسب ملاءة رأس المال, القدرة على السداد وكفاءة الإدارة في تشغيل الأصول المتاحة.

ت- الاستفادة من تقنية المعلومات والأساليب الإحصائية في إجراء التحليل عناصر النموذج CAMEL بالسرعة والسهولة الممكنة وبما يضمن سلاسة انسياب المعلومات لا سميا تلك المتعلقة بالمخاطر المصرفية وإظهار مواطن الضعف فيها بما يعزز ثقة المتعاملين والمساهمين.

ث- العمل علي تطوير آليات تطبيق مكونات نموذج التقييم CAMEL من قبل السلطات الإدارية وكذلك إنشاء مراكز لتجميع البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية حول المصارف العاملة لتسهيل إعداد البحوث والدراسات حولها والعمل على تقديم الاقتراحات لتطويرها ونجاحها.

قائمة المراجع: أولا: الكتب: الدوريات والمقالات

[1]- الهندي, عدنان, (2000)المصارف العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص- مجلة المصارف العربية, ص34.

[2]- الراشدي, صالح, (2006)العولمة والبنوك, مجلة البنوك, العدد 33 ابريل, ص49.

[3]- الزبيدي, حمزة محمود, (2002) الإدارة المالية المتقدمة, دار الورق للنشر والتوزيع, عمان.

[4]- الارياني, يحصب علي, (2005) إستراتيجية تطوير الأداء المالي في المصارف التجارية في ظل متغيرات السياسة النقدية, دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية اليمنية, رسالة دكتوراه, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, عمان

[5]-فرد وستون ويوجين برجام (2004) التمويل الإداري، ترجمة عبد الرحمن دعالة وآخرون دار المريخ, ص71.

[6]-بوخلخال, يوسف (2012) اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELSعلي فعالية نظام الرقابة علي المصارف- دراسة حالة المصرف الفلاحة والتنمية الريفية, جامعة الاغوط, الجزائر, مجلة الباحث العدد 10

[7]-مكاوي, نادية أبو فخره(1997): " دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مجلد العدد الثاني، أبريل / الطير م, ص286.

[8]-المليجى, هشام حسن (2001): " تطوير القياس المحاسبي للحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية " ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد (26) أي النار (يناير), ص337.

[9]- الشماع, خليل(1991): مقررات لجنة بال وأثرها على المصارف العربية (بيروت: اتحاد المصارف العربية , ص277)

[10]- الأمين, صالح الإرباح (2013) الجهاز المصرفي في ليبيا(بيروت: المعهد العالي للإدارة والأعمال المصرفية, ص84)

[11]- جودة, احمد (2008) تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركة الألمنيوم الأردنية, المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية, المجلد الحادي عشر, العدد الثاني.

[12]- المليجى, هشام حسن(2001): " تطوير القياس المحاسبي للحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية " ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد (26) أي النار (يناير), ص342.

[13]- المحمود, حسن (2014) إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة دمشق, سوريا.

[14]-هندي, منير أبرا هيم ، إدارة المصارف التجارية مدخل أتحاذ القرارات، المكتب العربي الحديث 2005.

[15]- عبدالله, خالد أمين (2005) أساسيات العمليات المصرفية المحلية, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان.

[16]- القيسي, فوزان عبد القادر(2017) تحليل العوامل المؤثرة علي أداء المصارف التجارية الأردنية خلال 2009-2014 بحث منشور, المجلة الأردنية في إدارة الإعمال, المجلد 13, العدد4.

[17]- القيسي, فوزان عبد القادر(2017) تحليل العوامل المؤثرة علي أداء المصارف التجارية الأردنية خلال 2009-2014 بحث منشور, المجلة الأردنية في إدارة الإعمال, المجلد 13, العدد4.

[18]- الزبيدي, حمزة محمود, (2002) الإدارة المالية المتقدمة, دار الورق للنشر والتوزيع, عمان.

[19]- أبو يوسف, محمد (2000) الإحصاء في البحوث العلمية,المكتبة الأكاديمية القاهرة.

[20]- إعداد الباحثان.

.ثانيا : شبكة المعلومات الدولية :

[1]- موقع المصارف التجارية البحرينية. https://ar.wikipedia.org/wikibahrianbanks

[2]- موقع صندوق النقد العربي. -https://www.zawya.com/saudi arabia/ar/press-releases/story /